



(مثنى غوزال)

جانب من الوفود المشاركة



فيصل الشايح ومحمد بوشكوج وعلام الكندري خلال افتتاح الدورة الثالثة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

خلال افتتاح الدورة الثالثة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد المنعقدة في الكويت حاليا

الشايح: تحقيق تطلعات الاتحاد البرلماني العربي لتكون القدس عاصمة دولة فلسطين

خلاف حول دور اللجنة المصغرة وجائزة التميز البرلماني ومقر الاتحاد وتمهيش دور اللجنة التنفيذية

اجتمعت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في افتتاح الدورة الثالثة عشرة لها قبل انعقاد المؤتمر في دورته العشرين لمناقشة مشروع جدول الأعمال الذي تضمن تسعة بنود مهمة مجملها يختص في أعمال الاتحاد البرلماني العربي، حيث افتتح الاجتماع وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايح بإلقاء كلمة ترحيبية بالحضور نيابة عن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، ذكر فيها أهمية تعزيز وتطوير عمل الاتحاد البرلماني العربي من خلال متابعة القرارات الصادرة عن المؤتمر التاسع عشر ونشاط الاتحاد دوليا وخطة عمله المستقبلية، وشرح أعضاء الوفود في المشاركة أعمالهم والتصديق على بنود جدول الأعمال وبعدها دار نقاش مطول اختلفت فيه الآراء حول آلية عمل الاتحاد وعدم اجتماع اللجنة المصغرة المنبثقة من أعضاء البرلمان والتي من المفترض والمقرر لها الاجتماع أربع مرات في السنة، واستغرب البعض عدم احتواء بنود جدول الأعمال لجائزة التميز البرلماني الذي يقدمها الاتحاد، ودار جدل حول مقر الاتحاد الحالي المؤقت والذي يأخذ مكتبين في مجلس النواب اللبناني بعد عدم قدرته على القيام بأعماله بسبب الأحداث في الشقيقة سورية حيث كان مقره الدائم فيها وعدم تأجيله مقرا مستقلا بالرغم من رصد ميزانية خاصة بذلك، كما تمت مناقشة تمهيش دور اللجنة التنفيذية المصغرة والذي يجب تفعيله لمزيد من الارتقاء في عمل البرلمان العربي.

وبعدما انتقل الحضور لمناقشة النشاط الدولي للاتحاد البرلماني العربي، حيث طلب الأمين العام للاتحاد بمساعدته في هذا الجانب للقيام بترشيح أربعة أشخاص من البرلمانيين العرب على أن يكونوا ثلاث رجال وامرأة للمشاركة في اللجان المهمة في الاتحاد البرلماني الدولي وهي لجنة السياسة والأمن ولجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان ولجنة التنمية والبيئة ولجنة التنسيق مع الأمم المتحدة، وتم الاتفاق بين الوفود على رفع توصية لرؤساء البرلمانات غدا تختص بالاتفاق العربي الموحد في التصويت بانتخابات تشكيل البرلمان الدولي وأن تكون أصواتهم لصالح ممثل جمهورية الكاميرون دون ممثلي بلجيكا وإيطاليا وفنلندا وباكستان نظرا لموافقة السابقة المميزة تجاه القضايا العربية وبالأخص القضية الفلسطينية، كما بحث الاجتماع خطة عمل الاتحاد لسنة 2014 والتي جوبهت بانتقادات واسعة من المشاركين كونها «قص ولزق» عن الخطة السابقة التي لم ينفذ منها ما يذكر بحسب تعبيرهم، وتمت مناقشة الميزانية المخصصة للاتحاد البرلماني العربي وأوجه صرفها.



وفود مشاركة في الدورة الثالثة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

سلطان العبدان - بدر السهيل
- خالد الجفيل

افتتح وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايح الدورة الثالثة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي الذي يعقد دورته في الكويت خلال الفترة من 18 وحتى 20 الجاري.

وقال الشايح في كلمته: بالإشارة عن نفسي ونيابة عن سعادة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وزملائي أعضاء مجلس الأمة نرحب بكم في الكويت بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة التنفيذية والمؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي «القدس عاصمة دولة فلسطين، خلال الفترة من 18 - 20 يناير 2014م».

وأضاف الشايح: تأتي الدورة الثالثة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي متميزة بنودا لجدول الأعمال تعكس أهمية تعزيز وتطوير عمل الاتحاد البرلماني العربي ومنها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر التاسع عشر والنشاط الدولي للاتحاد البرلماني العربي وخطة عمل

والمجالس النيابية العربية والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي والأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي.

وتحقيق تطلعاتنا بأن تكون مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين. وفي الختام، نكرر الشكر والتقدير لممثلي البرلمانات

الأهمية ان تكون آراؤنا وتوصياتنا تشكل إضافة مفيدة تساهم مساهمة فعالة في إنجاح المؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي

الاتحاد للعام 2014 إضافة إلى عدد من بنود جدول الأعمال ذات الصلة بعمل اللجنة التنفيذية للاتحاد. وزاد بقوله لعل من

الحويلة: إضافة إخصائين النفسيين والاجتماعيين إلى جدول بدلات أعضاء الهيئة التعليمية

يُعاني منها الطالب بالتنسيق مع إدارة المدرسة وولي الأمر، وتكمن مهام الباحث النفسي في بحث المشكلات الاجتماعية والأخلاقية والتعليمية والصحية وتقديم المشورة الفنية لرواد الفصول والجماعات والاتصال والتواصل مع أولياء الأمور لمتابعة حالات الطلبة في شتى أنواعها، ولا تقتصر المهام على الطلبة الذين يعانون من ضعف في المستوى التعليمي بل بمساعدة الطلبة جميعا حتى المتفوقين منهم للوصول إلى أعلى المراتب وحسن اختيار التخصصات، بالإضافة إلى مساعدة من يعانون من بطء التعلم من خلال الإرشاد النفسي والتوجيه المعنوي واكتشاف مواهب الطلبة والعمل على صقلها، فقد كان من الملائم ضمهم إلى جدول المميزات المالية التي قررها القانون ليعمل بها المعلمون والعاملون بالمدرسة والأسرة، وتقع عليه مسؤولية كبيرة في بحث ملف الطالب ودراسة الحالة والعمل على إيجاد الحلول لمختلف أنواع المشاكل التي

28 لسنة 2011 المشار إليه وفقا للجدول المرفق لهذا القانون، ويصدر قرارا من الوزير المختص بإجراءات وشروط وقواعد الضم للجدول المشار إليه. مادة 2: يلغى أي نص مخالف لهذا القانون. مادة 3: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا بتعديل بعض أحكام القانون رقم 28 لسنة 2011 في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وجاء في القانون ما يلي: مادة أولى: 1- يضاف العاملون بوزارة التربية من الإخصائين النفسيين والاختصاصيين إلى الجدول رقم (1) المرفق بالقانون رقم



د.محمد الحويلة

م	المسمى الوظيفي	مكافأة المستوى الوظيفي	مكافأة تشجيعية	بدل تخصص نادر
1	باحث مبتدأ	200 د.ك.	50 د.ك.	300 د.ك.
2	باحث	250 د.ك.	100 د.ك.	300 د.ك.
3	باحث أول	300 د.ك.	150 د.ك.	300 د.ك.
4	اختصاصي	350 د.ك.	200 د.ك.	300 د.ك.
5	اختصاصي أول	400 د.ك.	250 د.ك.	300 د.ك.
6	كبير إخصائين	450 د.ك.	300 د.ك.	300 د.ك.

مَشْرِطُ الْكَعْبِ عَزَاءُ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى الزميلة

الكاتبة/ هيا علي الفهد

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدتها

تغمده الله الفريدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

مصحة
وطني فوق
كل اعتبار



المصاحمية أريج حمادة

لقد تم إنشاء إدارة الفتوى والتشريع سنة 1960 لحاجة الدولة لجهاز قانوني فني يهدف إلى تقديم استشارات قانونية للدولة ومراجعة عقودها وتمثيلها أمام المحاكم. ولكن مع الأسف إدارة حساسة كهذه تفقد بعض موظفيها لأخلاقها المهنة، حيث إن لكل وظيفة قيما ومبادئ وعلى الموظف التحلي بها سواء خلال أوقات العمل أو بعد الانتهاء منه وهذه المعايير والضوابط التي يتعين على الموظف الالتزام بها ليس لأنه يتقاضى راتبا من أجل القيام بواجبات عمله فقط بل يجب أن يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للبلد بشكل عام ولجهة عمله بشكل خاص وأهمها إبعاد الشبهات والشكوك وعدم إفشاء أسرار العمل. وأود أن أشير إلى أنه منذ دخولي لعالم تويتر وأنا في حيرة من أمري فقد صدمت من ترمد بعض محامي إدارة الفتوى والتشريع، وتدخلهم المستمر في القضايا السياسية ومهاجمة الحكومة على مسمع ومرأى الجميع سواء في منابر ساحة الإرادة والعلم أو الندوات والفضائيات أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي «تويتر» والمخير هو استمرار هذا النهج.

ليس الهدف من مقالتي الدفاع عن الحكومة حيث تناولت الكثير من الجوانب السلبية لها سابقا، لكن هدفي هو تسليط الضوء على تسبب إحدى الجهات الحكومية الحساسة بسبب اعتمادهم على المحسوبية والواسطات في التعيين وإبعاد الكفاءات مما أثر سلبيا على نتيجة العمل، فصلحة وطني فوق كل اعتبار.